



www.ien.edu.sa

الفصل ٥-٢

ميزان المدفوعات

المقدمة

نظراً لأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المعاصر، تقوم كل دولة بتسجيل جميع معاملاتها مع الخارج لمتابعة حقوقها والتزاماتها ولدراسة آثار تلك المعاملات الدولية على الاقتصاد الوطني.

تعريف ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة). ومعنى هذا أن ميزان المدفوعات يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بحركة السلع والخدمات والمساعدات وتدفقات رؤوس الأموال التي تحدث خلال العام.

ميزان المدفوعات له جانبان لتسجيل المعاملات المختلفة: الجانب الدائن والجانب المدين.

أ - الجانب الدائن

يسجل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها، وهذه العمليات تؤدي إلى تحقيق إيرادات للدولة، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي.

مثال: عندما يقوم منتج سعودي بتصدير أثاث خشبي بقيمة ١٠٠,٠٠٠ يورو إلى فرنسا، فهذه العملية تسجل في الجانب الدائن لأنها تسفر عن تدفق نقدي إلى داخل الدولة.

ب- الجانب المدين

يسجل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى. أي أنها تنطوي على مدفوعات للآخرين أو التزامات بالسداد مستقبلاً، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي.

مثال: عندما يستورد فرد سعودي سيارة من بريطانيا ثمنها ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، تسجل هذه العملية في الجانب المدين؛ لأنها تستلزم انتقال أموال إلى الخارج مقابل استيراد السيارة.

أقسام ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام: الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطات الدولية.

القسم الأول: الحساب الجاري

يسجل في هذا القسم جميع العمليات ذات الصبغة التجارية، أي التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات. يتكون الحساب الجاري من قسمين فرعيين، هما: الميزان التجاري، وميزان المعاملات غير المنظورة.

١- الميزان التجاري

يتناول هذا القسم التجارة في السلع، أي الصادرات والواردات من السلع المادية. تسجل الصادرات في الجانب الدائن وتسجل الواردات في الجانب المدين. والفرق بينهما يسمى رصيد الميزان التجاري. ويكون الميزان التجاري في حالة عجز إذا تفوقت الواردات على الصادرات (الرصيد سالب) أو في حالة فائض إذا زادت الصادرات عن الواردات (الرصيد موجب).





٢- ميزان المعاملات غير المنظورة

يتعلق هذا القسم بالتجارة في الخدمات . يسجل في الجانب الدائن إنفاق السياح الأجانب في الداخل، وخدمات النقل التي تقدمها الشركات الوطنية لأجانب، وخدمات المصارف الوطنية لأجانب، وعوائد الاستثمارات الوطنية في دول أخرى، وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج .
أما الجانب المدين فيسجل فيه إنفاق المواطنين في الخارج للتعليم والعلاج والسياحة وغير ذلك، وخدمات النقل التي تقدمها شركات أجنبية لجهات وطنية، وخدمات المصارف الأجنبية المقدمة للمواطنين، وعوائد الاستثمار الأجنبي التي تحول إلى الخارج، وتحويلات الأجانب المقيمين في الداخل إلى بلادهم .

القسم الثاني: حساب رأس المال

يسجل في هذا الحساب تدفقات الأموال إلى داخل الدولة أو إلى خارجها ليس بغرض شراء سلع أو خدمات، وإنما بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل . وبحسب الفترة الزمنية لدينا في هذا الحساب، قسمان فرعيان : أحدهما طويل الأجل، والآخر قصير الأجل .

١- التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل

هي معاملات تتضمن انتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة .

يسجل في الجانب الدائن الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل قيام شركة أجنبية ببناء مصنع على أرض الوطن)، وكذلك القروض الأجنبية طويلة الأجل (أي تلك التي حصل عليها المواطنون أو القطاع الخاص أو الحكومة من جهات أجنبية) .

أما الجانب المدين فيسجل فيه استثمارات المواطنين في الخارج (مثل قيام مواطن بإنشاء شركة تجارية في دولة أخرى) وكذلك القروض الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى أطراف خارجية (مثل القروض المقدمة من الحكومة إلى دولة أخرى) .

٢- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل

هي معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أعلى أو تجنب خسائر. يسجل في الجانب الدائن الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للأجانب في البنوك الوطنية والقروض القصيرة الأجل التي يقدمها أجانب لمواطنين. أما الجانب المدين فيظهر فيه الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للمواطنين لدى بنوك أجنبية في الخارج والقروض القصيرة الأجل الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى الأجانب في الخارج.

قاعدة:

أي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى داخل الدولة تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وأي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى خارج الدولة تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

القسم الثالث: صافي الاحتياطيات الرأسمالية

الاحتياطيات الرأسمالية هي ما تملكه الحكومة من أصول في شكل ذهب نقدي (سبائك ذهبية) و عملات أجنبية (مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني) وأصول أخرى. ودور هذا القسم في ميزان المدفوعات هو بيان أثر العجز أو الفائض في القسمين السابقين على رصيد الدولة من الاحتياطيات الرأسمالية.

فمثلاً إذا كان الأثر النهائي لعمليات الحساب الجاري وحساب رأس مال هو تحقيق عجز، فهذا معناه أن حجم العملات الأجنبية التي حصل عليها الاقتصاد القومي من الخارج أقل من حجم العملات الأجنبية التي يتوجب عليه دفعها، وهذا الفرق في كمية النقد الأجنبي يتم تدبيره عن طريق استخدام الاحتياطيات بتصدير بعض الذهب النقدي أو العملات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة للوفاء بالالتزامات العاجلة وسد العجز في ميزان المدفوعات. وعملية استخدام الاحتياطيات لسد العجز في ميزان المدفوعات تسجل في الجانب الدائن؛ لأنها تعتبر تصدير أرصدة حكومية.

أما إذا كان الأثر النهائي لعمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال هو تحقيق فائض، فعند التسوية يؤدي هذا إلى زيادة موجودات الحكومة من الاحتياطيات من الذهب النقدي والعملات الأجنبية. وعملية التسوية



هذه تسجل في الجانب المدين باعتبارها استيراد أصول حكومية لتعويض الفائض في ميزان المدفوعات.
الجدول الآتي يمثل بياناً مبسطاً لميزان المدفوعات السعودي في إحدى السنوات (بالمليون ريال):

البيان	دائن	مدين
القسم الأول: الحساب الجاري		
(١) الميزان التجاري		
صادرات سلعية	٧٠٠,٠٠٠	
واردات سلعية		٢٠٠,٠٠٠
رصيد الميزان التجاري (فائض)		٥٠٠,٠٠٠
(٢) ميزان المعاملات غير المنظورة		
عائدات استثمار وطني في الخارج	١٩,٠٠٠	
عائدات خدمات لسفن أجنبية	٢,٠٠٠	
عوائد أخرى	٢٥,٠٠٠	
مدفوعات شحن وتأمين لدى شركات أجنبية		١٨,٠٠٠
عوائد استثمار أجنبي في النفط		١٩,٠٠٠
إنفاق القطاع الخاص على خدمات لشركات أجنبية		٣٦,٠٠٠
إنفاق القطاع الحكومي على خدمات لشركات أجنبية		٥٤,٠٠٠
تحويلات الأجانب إلى الخارج		٥٢,٠٠٠
رصيد ميزان المعاملات غير المنظورة (عجز)	١٣٣,٠٠٠	
رصيد الحساب الجاري (فائض)		٣٦٧,٠٠٠
القسم الثاني: حساب رأس المال		
صافي العمليات الرأسمالية النفطية	٢,٠٠٠	
صافي العمليات الرأسمالية للقطاع الخاص		١١٠,٠٠٠
صافي مركز المصارف التجارية	٢١,٠٠٠	
رصيد حساب رأس المال (عجز)	٨٧,٠٠٠	
رصيد ميزان المدفوعات (فائض)	٨٧,٠٠٠ - ٣٦٧,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠
القسم الثالث: صافي حركة الاحتياطات الرسمية		
	٢٨٠,٠٠٠	

القسم الثالث: صافي حركة الاحتياطات الرأسمالية

العجز والفائض في ميزان المدفوعات

يلاحظ من الجدول السابق أن ميزان المدفوعات في حالة توازن، أي يتساوى في نهاية العام الجانب الدائن (٢٨٠,٠٠٠ مليون ريال) مع الجانب المدين (٢٨٠,٠٠٠ مليون ريال) وهذا مجرد توازن محاسبي يتحقق تلقائياً في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.

أما من الوجهة الاقتصادية فإن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال، ففي الجدول السابق تظهر مراجعة أرصدة مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال أن المملكة لديها فائض في ميزان المدفوعات بقيمة ٢٨٠,٠٠٠ مليون ريال. ووجود الفائض لدي الدولة يعني أن الدولة في موقف الدائن للدول الأخرى ويمكنها بسهولة أن تستورد احتياجاتها من السلع والخدمات، أو تقوم بالدخول في استثمارات في الخارج للحصول على عوائد إضافية.

أما إذا كان صافي مجموع مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال مقدراً سالباً فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، ودلالة ذلك أن الدولة تعاني من زيادة مديونيتها إلى العالم الخارجي وهي مطالبة دائماً بسداد هذا العجز.

إذا استمرت حالة العجز في ميزان المدفوعات لبضع سنين فهذا لا يمثل مشكلة طالما أن سبب هذا العجز هو استيراد معدات رأسمالية ومكونات لازمة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي عندما تنجح خطط التنمية ويبدأ التصدير للخارج يتم التخلص من حالة العجز في ميزان المدفوعات. أما إذا كان عجز ميزان المدفوعات مزمناً ولسنوات طويلة فيجب أن تتدخل الدولة لترشيد الاستيراد للقطاع الخاص والحكومة، بل وفي بعض الحالات يمكن ممارسة الرقابة على النقد الأجنبي للتأكد من تعظيم الاستفادة من العملات الأجنبية المتاحة، وعدم إهدارها في شراء سلع ترفيهية غير أساسية.



خلاصة الفصل

- ميزان المدفوعات بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة).
- يسجل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها.
- يسجل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى.
- يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام: الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطات الرأسمالية.
- يسجل في قسم الحساب الجاري العمليات التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات.
- يسجل في حساب رأس المال تدفقات الأموال بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل.
- القسم الخاص بصافي الاحتياطات الرأسمالية يبين أثر العجز أو الفائض في القسمين السابقين على رصيد الدولة من الاحتياطات الرأسمالية من الذهب والعملات الأجنبية.
- التوازن المحاسبي يتحقق تلقائياً في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.
- التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال. إذا كان المجموع سالباً فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات، وإذا كان المجموع موجباً فهذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات.
- إذا استمر العجز في ميزان المدفوعات لفترات طويلة يجب أن تغير الحكومة سياستها الاقتصادية لتقليل من هذا العجز.

أسئلة للمناقشة

الحل في الصفحة التالية

- (١) عرّف ميزان المدفوعات.
- (٢) حدّد أي العمليات الآتية يسجل في الجانب الدائن وأيها يسجل في الجانب المدين، وأيها لا يسجل في ميزان المدفوعات على الإطلاق:
- أ. تاجر سعودي استورد ١٠ سيارات من اليابان بما يعادل ٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.
 - ب. شركة سعودية صدرت تمورًا إلى الاتحاد الأوروبي بما قيمته ٣ ملايين يورو.
 - ج. تاجر سيارات بالقصيم اشترى من الوكيل المحلي بجدة ٥ سيارات بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ ريال.
 - د. طالب سعودي أنفق في كندا ٦٥٠,٠٠٠ دولار كندي خلال البعثة الدراسية.
 - هـ. فوج أندونيسي أنهى مناسك العمرة وأنفق ١٠٠,٠٠٠ ريال مقابل خدمات الانتقال والإقامة في الحرمين الشريفين.

(٣) قارن بين كل اثنين مما يأتي:

- أ. الميزان التجاري وميزان المعاملات غير المنظورة.
- ب. التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل والتدفقات الرأسمالية طويلة الأجل.
- ج. التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

نشاط إثرائي

- (١) قال وزير الاقتصاد في الدولة «س»: إن دولتنا ليس لديها ميزان مدفوعات ولا تحتاج إليه. في رأيك ما الظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك الدولة؟
- (٢) هل وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يمثل مشكلة بالنسبة للحكومة؟
- (٣) حكومة الدولة «ص» تواجه مشكلة عجز في ميزان المدفوعات ولا تتوفر لديها أرصدة من النقد الأجنبي لسد هذا العجز. كيف تتصرف؟

(1) **ميزان المدفوعات** هو بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة).

(2) **أ-** تسجل هذه العملية في الجانب الدائن, لأنها تستلزم انتقال أموال إلى الخارج مقابل استيراد السيارات.

ب- تسجل هذه العملية في الجانب الدائن, لأنها تسفر عن تدفق نقدي إلى داخل الدولة.

ج - لا تسجل في ميزان المدفوعات.

د- تسجل هذه العملية في الجانب المدين.

هـ - تسجل هذه العملية في الجانب الدائن.

(3) **الميزان التجاري:**

يتناول التجارة في السلع, أي الصادرات والواردات من السلع المادية, تسجل الصادرات في الجانب الدائن وتسجل الواردات في الجانب المدين, والفرق بينهما يسمى رصيد الميزان التجاري.

ميزان المعاملات غير المنظورة:

يتعلق هذا القسم بالتجارة في الخدمات. يسجل في الجانب الدائن إنفاق السياح الأجانب في الداخل، وخدمات النقل التي تقدمها الشركات الوطنية للأجانب، وخدمات المصارف الوطنية للأجانب، وعوائد الاستثمارات الوطنية في دول أخرى، وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج.

أما الجانب المدين فيسجل فيه إنفاق المواطنين في الخارج للتعليم والعلاج والسياحة وغير ذلك، وخدمات النقل التي تقدمها شركات أجنبية لجهات وطنية، وخدمات المصارف الأجنبية المقدمة للمواطنين، وعوائد الاستثمار الأجنبي التي تحول إلى الخارج، وتحويلات الأجانب المقيمين في الداخل إلى بلادهم

ب- التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل:

معاملات تتضمن انتقال رروس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة. يسجل في الجانب الدائن الاستثمار الأجنبي، وكذلك القروض الأجنبية طويلة الأجل أما الجانب المدين فيسجل فيه استثمارات المواطنين في الخارج، وكذلك القروض الممنوحة من مقيمين في الداخل إلى أطراف خارجية.

التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل:

معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أو تجنب خسائر. يسجل في الجانب الدائن الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للأجانب في البنوك الوطنية والقروض القصيرة الأجل التي يقدمها أجانب لمواطنين. أما الجانب المدين فيظهر فيه الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للمواطنين لدى بنوك أجنبية في الخارج والقروض القصيرة الأجل الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى الأجانب في الخارج.

ج- التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات:

هو مجرد توازن محاسبي يتحقق تلقائياً في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: إن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال.